مصرف كويتي تأسس قبل 40 عاماً

«بيتك».. سفيراً للصيرفة الإسلامية في العالم

كونا: يحتفل بيت التمويل الكويتي (بيتك) اليوم الخميس بمرور 40 عاما على تأسيسه ليكون من بين طلائع المؤسسات المصرفية الإسلامية عالميا والأول من نوعه في الكويت.

وتمكن «بيتك» خلال العقود الأربعة من التحول الى سفير عالمي لمفهوم الصيرفة الإسلامية التي باتت مفهوما جديدا ورائجا في عالم المال والصيرفة العالمي ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وتأسس بيت التمويل الكويتي (بيتك) في عام 1977 ويتخذ من الكويت مقرا له ويعتبر رائدا على المستوى العالمي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يوفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويدير «بيتك» حاليا عملياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج وآسيا وأوروبا من خلال أكثر من 446 فرعا بما في ذلك بيت التمويل الكويتي التركي (بيتك - تركيا) لتقديم خدمات مصرفية للعملاء في تركيا والسعودية والبحرين وماليزيا وألمانيا والأردن ودبي.

وكانت بداية ظهور فكرة المصرف الإسلامي قد انطلقت في منتصف القرن الماضي عبر كتابات لمجموعة من العلماء وفي ستينيات القرن الماضي تأسست نماذج اولى لمؤسسات مالية إسلامية في مصر وباكستان وماليزيا الى أن جاءت مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية ما بين 1970 و1980 وتم خلالها تأسيس أول مصرف إسلامي بشكله الرسمي عام 1971 في مصر وهو «بنك ناصر الاجتماعي».

وبالعودة الى بدايات تأسيس «بيتك»، فقد جاء انشاء هذا المصرف الإسلامي تلبية لرغبة لدى الأفراد بضرورة وجود نظام مالي قائم على أسس إسلامية في تعاملاته ليحتل «بيتك» طليعة المصارف الإسلامية المؤسسة لفكرة النظام المالي الإسلامي وإخراجها من حيز النظرية إلى واقع التطبيق.

فقبل 39 عاما تم افتتاح بيت التمويل للجمهور لأول مرة وتحديدا في يوم 28 رمضان 1398 هجرية الموافق 31 أغسطس 1978 بعد تأسيس بيت التمويل بمرسوم أميري بالقانون رقم 72 لسنة 1977 كشركة مساهمة كويتية وتحديدا في يوم 23 مارس 1977.

وفور افتتاح «بيتك» لأبوابه في مقر مؤقت يقع على شارع احمد الجابر، تم تسجيل 170 حسابا في اليوم الأول لشدة الإقبال، ثم انتقل مقر البنك في سنة 1983 الى مركز عماد التجاري على الشارع نفسه، الى ان انتقل إلى مقره الحالي على شارع عبدالله المبارك عام 1986.

وشاركت الحكومة في «بيتك» عند التأسيس بحصة تبلغ نسبتها 49٪ موزعة على وزارة المالية بنسبة 20٪ ووزارة العدل (إدارة شؤون القصر) قبل ان تتحول الى هيئة عامة سنة 1983 بنسبة 20٪ ووزارة الأوقاف بنسبة 9٪ فيما طرحت باقي الأسهم ونسبتها 51٪ للاكتتاب العام برأسمال قدره عشرة ملايين دينار.

وضم أول مجلس إدارة لبيت التمويل الكويتي كلا من أحمد بزيع الياسين رئيسا لمجلس الإدارة وعضوا منتدبا، ومحمد إبراهيم بوهندي نائبا للرئيس ونائبا للعضو المنتدب، وعضوية كل من خالد صالح العتيقي وعبدالحميد عبدالرزاق العبيد وعبدالمحسن علي الطويرش وعلي عبدالكريم الفوزان وفهد نايف وعقب وفاته وحل محله علي محمد المضف ومحمد يوسف الرومي ومريخان سعد صقر وهادي هايف الحويلة، وتم تعيين بدر عبدالمحسن المخيزيم كأول مدير عام لبيت التمويل الكويتي.

وفي مواجهة تقلبات السوق، أعاد «بيتك» ترتيب المحفظة العقارية خلال الفترة الماضية فضلا سعيه لمعالجة ملف الشركات التابعة والزميلة إما بالتخارج الجزئي أو الكلي او بالدمج بين شركات ذات أنشطة متشابهة أو إعادة هيكلة وتطوير شركات اخرى باعتبارها أذرع استثمارية.

كما قام «بيتك» بإنجاز ملف إعادة الهيكلة وترتيب الهيكل التنظيمي ليلائم المستجدات مع تحديد العلاقة بين بنوك المجموعة وسياسة الأجور والمزايا ووضع قواعد الإنفاق الرشيد واعتماد مركزية العمليات وميكنة الأنظمة والاهتمام بقياس وتقييم الأداء.

واستمر خلال العام الماضي في تمويل مشاريع تنموية كبيرة في الكويت كان أهمها مشروع الوقود البيئي الذي قاد فيه «بيتك» حصة التمويل الإسلامي مقدما الجزء الأكبر من قيمة هذا التمويل، بالإضافة الى تمويل مشاريع البنى التحتية والطاقة والمواصلات والتطوير العقاري وغيرها.

وحافظت الحكومة بعد مرور 40 عاما على حصتها في «بيتك» من خلال تملك الهيئة العامة للاستثمار بنسبة 24٪ والهيئة العامة لشؤون القصر بنسبة 10,4٪ والأمانة العامة للأوقاف بنسبة 7,3٪ والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 6,6٪.

واصبح «بيتك» لاعبا رئيسيا في سوق الصكوك العالمية من خلال المشاركة او ترتيب العديد من الإصدارات الكبرى في الأسواق العالمية والإقليمية حتى بلغ حجم تداولات مجموعة «بيتك» في سوق الصكوك نحو 11,4 مليار دولار في عام 2016.

وشارك «بيتك» في تمويل عجز الموازنة من خلال أدوات الدين الحكومية التي يصدرها بنك الكويت المركزي، حيث تعتبر حصة «بيتك» الأكبر بين البنوك الإسلامية.

وقد تعددت وتنوعت أوجه الأنشطة التي يوفرها «بيتك» في عدة مجالات، منها الدور الاجتماعي كونها مؤسسة مالية إسلامية تتمتع بمنهجية عمل ترى للمال دورا رئيسيا في خدمة المجتمع وتنميته الى جانب دوره في العمل الإنساني وفي دعم العملية التعليمية في الكويت.

ترجيحات أن يكون الطلب على الخام أعلى من التقديرات

هل تربك توقعات «وكالة الطاقة» مستثمري النفط؟

لاتزال بيانات وكالة الطاقة الأقرب لمتابعة المحللين لاعتمادها على إحصاءات وتقارير شهرية لقياس الطلب

الكويت تستضيف لجنة خفض الإنتاج الأحد المقبل

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان الكويت ستستضيف الاحد المقبل الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاق خفض انتاج النفط من الدول الاعضاء في منظمة (أوبيك) وخارجها لمناقشة الآليات التي تضمن الحفاظ على استقرار وتوازن السوق النفطية.

وأضافت المؤسسة في بيان صحافي ان الاجتماع الذي سيترأسه وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق سيستعرض مجموعة من الملفات المهمة في مقدمتها الآثار المترتبة على قرار (أوبيك) بخفض الانتاج وكذلك اتفاق الدول المنتجة من خارجها بالخفض ايضا.

وأوضحت ان الاجتماع سيناقش الجهود التي تهدف الى اعادة التوازن الى السوق النفطية والسيناريوهات المحتملة ومدى التزام الدول المشاركة في الاتفاق حتى الان.

وذكرت ان الاجتماع سيشهد مشاركة وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح باعتبار المملكة رئيسا للمنظمة حاليا الى جانب ووزير الطاقة الروسي الكسندر نوڤاك باعتباره نائبا لرئيس اللجنة وعدد من الوزراء من داخل (أوبيك) وخارجها.

وتترأس الكويت اللجنة الوزارية المشتركة التي تضم في عضويتها ڤنزويلا والجزائر من داخل (أوبيك) وروسيا وعمان من خارج المنظمة.

وكانت الدول الاعضاء في (أوبيك) توصلت في ختام اجتماعها الوزاري في ڤيينا بنهاية نوفمبر الماضي الى اتفاق يقضي بخفض سقف الانتاج بمقدار 1,2مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام الحالي كما تلقت تعهدات من منتجين من خارجها بخفض إنتاجهم بواقع 458 ألف برميل يوميا.

أسعار النفط لأدنى مستوى منذ نوفمبر الماضي

لندن - رويترز: هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في 3 أشهر خلال تداولات أمس بعدما أظهرت بيانات أن مخزونات الخام الأميركية ترتفع بوتيرة أسرع من المتوقع مما يكثف الضغوط على منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) لتمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج إلى ما بعد يونيو.

وكان لاتفاق «أوپيك» وبعض المنتجين المستقلين لتخفيض الإنتاج بمقدار 1,8 مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2017 أثر محدود على مخزونات النفط العالمية المتنامية.

وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 82 سنتا إلى 50,14 دولارا للبرميل بعدما هبط إلى أدنى مستوى منذ إعلان أوپيك خطط تقليص الإنتاج في 30 نوفمبر عند 50,05 دولارا للبرميل.

وانخفض الخام الأميركي الخفيف 70 سنتا إلى 47,54 دولارا للبرميل متجها أيضا صوب أدنى مستوى في 3 أشهر.

ارتفاع الطلب العالمي على النفط 880 ألف برميل يومياً خلال الـ 7 أعوام الماضية

تتلقى أسعار النفط دعما من ارتفاع الطلب، ولكن المستثمرين والمحللين في السوق لديهم مخاوف من استمرار وفرة الإمدادات العالمية الأمر الذي يفوق الطلب بشكل ملحوظ.

وتراقب وكالة الطاقة الدولية عن كثب التقديرات السنوية للطلب العالمي على الخام الذي ارتفع على مدار 7 أعوام الماضية بحوالي 880 ألف برميل يوميا، وهو ما تناولته «وول ستريت جورنال» في تقرير أشارت فيه إلى أن الطلب أعلى من التوقعات على الأرجح.

ويرى محللون أن وكالة الطاقة الدولية قللت من تقديراتها بخصوص الطلب العالمي هذا العام على النفط، في إشارة إلى مزيد من تخمة المعروض، وهو ما يتناقض مع تكهنات سنوات ماضية توقعت مزيدا من الطلب على الخام.

ورفعت وكالة الطاقة توقعاتها للطلب في 2017 بحوالي 200 ألف برميل يوميا، وتصدر عدة جهات توقعاتها هي الأخرى بخصوص المعروض والطلب على النفط، الأمر الذي يتسبب في تضارب وارباك لدى المستثمرين.

ويفيد محللو بنك «يو بي إس» بأن 31 من الـ 35 ربعا من الأرباع السنوية الماضية، أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية تراجعا في المعروض العالمي من الخام، وأكد المحللون على أنه من الصعب خفض التوقعات بشأن هذا المعروض، نظرا لوفرة الإنتاج من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وكانت قد انخفضت أسعار النفط مؤخرا بسبب بيانات أظهرت ارتفاع المخزونات الأميركية، ولكن تاريخ التناقضات في التكهنات بخصوص النفط يحدد مدى اعتماد التداولات على بيانات غير مكتملة، حيث لابد من الوقوف أمام الصورة كاملة للتقييم. ويظهر ذلك في ظل مراجعات جهات نفطية ووكالات عالمية بخصوص الطلب على النفط رغم أن هذه المراجعات لا تمس سوى أقل من 1٪ من السوق العالمي الذي يناهز حجمه 97 مليون برميل يوميا.

ويختلف الأمر هذا العام بسبب استمرار الضغوط من تخمة المعروض على الأسعار رغم اتفاق «أوپيك» بخفض الإنتاج، وللتأكيد، يجب الإشارة إلى أن توقعات وكالة الطاقة تخص العام الحالي ويصدر آخرون توقعات أخرى يستخدمها مستثمرون، ولكن هناك دلائل ضعيفة على دقتها.

ورغم أن هناك تقليلا في تقديرات الطلب العالمي على النفط من جانب وكالة الطاقة الدولية، فإن بياناتها لاتزال الأقرب للمتابعة من جانب المحللين لاعتمادها على إحصاءات ونماذج وتقارير شهرية لقياس الطلب، ويظهر من بياناتها على مدار السبعة أعوام الماضية تشابه كبير في التقليل من تكهنات الطلب.

وعلى النقيض، تظهر تقديرات المعروض العالمي أقل من الطلب بشكل كبير، وراجعت الوكالة توقعاتها لبيانات الإمدادات مؤخرا بالخفض 60 ألف برميل يوميا على مدار السبعة أعوام الماضية.

رفع الفائدة وسياسات الحماية يهددان أسواق المال

أشار استبيان مديري صناديق الاستثمار الصادر عن بنك «أوف أميركا ميريل لينش» في مارس الى ان مديري صناديق الاستثمار (بنسبة 33٪) قالوا ان مخاطر التفكك التي تثيرها الانتخابات الأوروبية تعتبر أكبر المخاطر التي تتهدد الاقتصاد العالمي، وتلتها عن كثب (بنسبة 20٪) مخاطر نشوب حرب تجارية، بينما حلت مخاطر انهيار أسواق السندات العالمية في المرتبة الثالثة من المخاطر.

ووفقا للاستبيان فإن مديري صناديق الاستثمار ناقشوا كبح إقبالهم على الاستثمار المحفوف بالمخاطر في الأسهم خلال شهري مارس/ أبريل، بعد أن بلغت مخصصات الاستثمار في الأسهم أعلى مستوياتها في عامين، في حين انخفضت مخصصات الاستثمار في السندات إلى أدنى مستوياتها في 3 أعوام. وتعتبر السياسات عنصر الاستقطاب الرئيسي لما يسمى بظاهرة «تجارة إيكاروس» التي ستتصاعد خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

ويشعر المستثمرون بالتفاؤل تجاه آفاق نمو الاقتصاد الكلي الأوروبي ويرون أن الاستثمار في الأسهم الأوروبية يوفر قيمة أعلى من الاستثمار في الأسهم الأميركية، لكن هناك خطر تراخي أداء الأسهم الأوروبية بسبب الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

أبرز النقاط الأخرى لنتائج الاستبيان ما يلي:

● المؤشر العالمي لخدمات مديري صناديق الاستثمار يتحول إلى محايد بعد إصداره أمر شراء الشعر الماضي.

● رغم استمرار تحسن ظروف الاقتصاد الكلي للمؤشر العالمي لخدمات مديري صناديق الاستثمار، بدأ المستثمرون بالفعل تقليص حصص الحيازات النقدية في محافظهم الاستثمارية فانخفضت مستوياتها إلى 4,8٪ في مارس مقارنة بـ 4,9٪ في فبراير، ولكنها لا تزال أعلى من متوسط مستوياتها البالغ 4,5٪ على مدى 10 سنوات.

● يرى عدد قياسي من المستثمرين (تبلغ نسبته 34٪) أن أسعار الأسهم مبالغ فيها بأكبر معدل في 17 سنة، واعتبر المستثمرون (بنسبة 81٪) أسعار أسهم منطقة الولايات المتحدة الأميركية الأكثر مبالغة بها، بينما اعتبر ما نسبته 44٪ منهم أسعار أسهم منطقة الأسواق وأسعار أسهم منطقة اليورو (بنسبة 23٪) الأقل مبالغة بها.

● يرى المستثمرون (بنسبة 36٪) أن ارتفاع أسعار الفائدة وليس انخفاض الأرباح هو الذي يشكل العامل الذي من المرجح أن يضع حدا للسوق الصاعدة المستمرة منذ 8 سنوات، بينما يرى 21٪ من المستثمرين أن الخوف من التوجهات الحمائية هو العامل المرجح أن يفعل ذلك، في انخفاض حاد عن نسبتهم في استبيان الشهر الماضي.

● لا تزال العائدات منخفضة جدا إلى درجة تمنع إضرارها بالأسهم: حيث أعرب 67٪ من مديري الصناديق الاستثمارية المشاركين في الاستبيان عن اعتقادهم بوجود حاجة إلى سندات خزانة أميركية لأجل 10 سنوات تتراوح عائداتها بين 3,5٪ و4٪ لمواجهة سوق أسهم هابطة.

● اعتبر مديرو صناديق الاستثمار (بنسبة 33٪) مخاطر التفكك التي تثيرها الانتخابات الأوروبية أكبر المخاطر التي تتهدد الاقتصاد العالمي، وتلتها عن كثب (بنسبة 20٪) مخاطر نشوب حرب تجارية، بينما حلت مخاطر انهيار أسواق السندات العالمية في المرتبة الثالثة من المخاطر.

● يعتقد 32٪ من المستثمرين أن أسعار صرف الدولار مبالغ بها في أعلى نسبة منهم منذ يونيو 2006، بينما تعتبر ما نسبته 39٪ منهم أن الاستثمار طويل الأمد في الدولار يستقطب أعلى نسبة من المستثمرين.

● لا تزال توقعات تسارع نمو الاقتصاد العالمي مرتفعة عند نسبة 58٪، بينما قفزت توقعات تسارع نمو الاقتصاد الصيني إلى ما نسبته 11٪، في أعلى نسبة من نوعها منذ عام 2013.

● هبطت توقعات حدوث ركود اقتصادي عالمي (أي معدلات نمو وتضخم أدنى من المتوسط) إلى أدنى مستوياتها في خمسة أعوام ونصف العام (لتبلغ 34٪).

البنوك الأميركية تتصدر قائمة أكبر المصارف الاستثمارية في العالم

احتفظ بنك «جي بي مورجان» بمكانته كأكبر مصرف استثماري في العالم خلال العام الماضي، وهيمنت البنوك الأميركية على المراكز الخمسة الأولى، ما يعكس انتعاش أعمالها المتزايد في ظل تعثر نظرائها في أوروبا.

وارتفعت إيرادات «جي بي مورجان» من عمليات التداول والاندماج والاستحواذ وغيرها من الأنشطة المصرفية الاستثمارية بنسبة 11٪ إلى 25,2 مليار دولار خلال 2016 من 22,7 مليار دولار خلال عام 2015، وفقا لبيانات أصدرتها شركة التحليلات «Coalition» امس الأربعاء.

وجاء ذلك تزامنا مع أداء مميز لمصرف «سيتي» الذي احتل المرتبة الثانية بالتشارك مع «جولدمان ساكس» بدلا من المركز الثالث في التصنيف السابق، بعدما قدم أداء فاق متوسط الانخفاض الذي سجلته البنوك الـ 12 التي شملها المسح والبالغة نسبته 3٪.

وحصد «بنك أوف أميركا ميريل لينش» المركز الرابع، فيما جاء «مورجان ستانلي» في المرتبة الخامسة، وبذلك تكون المصارف الأميركية احتلت المراكز الخمسة الأولى، علما بأنها تستحوذ على نحو ثلثي إيرادات سوق الاستثمارات المصرفية العالمية.